

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن أتلفها أجنبى فعليه قيمتها .

قوله وإن أتلفها أجنبى فعليه قيمتها .

بلا نزاع ويكون ضمان قيمتها يوم تلفها قال الشارح : وجها واحدا فإن زادت قيمتها على ثمن مثلها : فحكمها حكم ما لو أتلفها صاحبها على ما يأتي فإن لم تبلغ القيمة ثمن الأضحية فالحكم فيه على ما يأتي فيما إذا أتلفها ربها وقال في الفروع : ضمن ما بين كونها حية إلى كونها مذبوحة ذكره في عيون المسائل كما تقدم .

قوله وإن أتلفها صاحبها مفرطا ثم اختلفوا في مقدار الضمان فجزم المصنف هنا : أنه يضمنها بأكثر الأمرين : من مثلها أو قيمتها وجزم به في الهدایة و المذهب و مسبوك الذهب و الخلاصة و الكافي و الهدای و النظم و تذكرة ابن عبادوس وغيرهم و قدمه في المستوعب و الرعایتين و الحاویین و القواعد الفقهیة وغيرهم قال الزركشی : هو قول أكثر الأصحاب . والصحیح من المذهب : أنه يضمنها بالقيمة يوم التلف فيصرف في مثلها كالأجنبی اختاره القاضی في الجامع الصغیر و أبوالخطاب في الخلافه وجزم به في الوجیز وغيره و قدمه في المحرر و الفروع و الفائق وأطلقهما في التلخیص و الزركشی .

على الأول : تكون أكثر القيمتين : من الإيجاب إلى التلف وهو الصحيح على هذا القول وجزم به في المستوعب و التلخیص و الرعایتين و الحاویین و تذكرة ابن عبادوس و قدمه في الفروع والنظم .

وقال في التبصرة : من الإيجاب إلى النحر .

وقيل : من التلف إلى وجوب النحر وجزم به الحلواي .

قال في القواعد : فعليه ضمانه بأكثر القيمتين من يوم الإتلاف إلى يوم النحر .

وقال الزركشی : أو من حين التلف إلى جواز الذبح عند الشریف و أبي الخطاب في الهدایة و الشیرازی و الشیخین وغيرهم انتهى .

ولم أر ذلك عمن ذكر